

The Role of the United Nations in Activating Preventive Diplomacy in Resolving the Yemeni Crisis and its Determinants during the Period 2011-2022

دور الأمم المتحدة في تفعيل دور الدبلوماسية الوقائية في حل الأزمة اليمنية ومحدداتها (٢٠١١م-٢٠٢٢م)

Shahd Al-Raqqad^{1*}, Faisal Alrfouh¹.

¹The University of Jordan, Amman, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 02 Mar 2023

Accepted 30 Mar 2023

Published 01 Jul 2025

*Corresponding author:

The University of Jordan, Amman, Jordan.

Email: shahedalrakad@yahoo.com.

Abstract

The study aimed to demonstrate the role of the United Nations organs and the Security Council, as well as the most important determinants affecting their role in resolving the Yemeni crisis. It highlights the significance of this issue, given the profound repercussions of the ongoing crisis on regional and international stability. Using a legal-analytical approach, the study concluded that the international community bears legal responsibility for the continuation of the war in Yemen. It also found that the relevant agencies failed to reach a genuine settlement or develop common regulations among the conflicting parties that could help limit the escalation of the conflict, potentially leading to societal peace. Furthermore, the study noted that the United Nations has been unable to enforce the international resolutions issued by the Security Council, especially Resolution No. (2216) of 2015 under Chapter VII and Resolution No. (2201) of 2015, which demanded the immediate and unconditional withdrawal of the Houthi militia from areas they occupied in late 2014. The study recommends that the Security Council take measures to ensure that its decisions are enforceable and implemented by the parties involved in the Yemen conflict.

Keywords: Politics, The United Nations, Diplomacy, Yemen.

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة دور أجهزة منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وأهم المحددات المؤثرة على دورها في حل الأزمة اليمنية، والتي تبرز أهميتها في ضوء التداعيات الكبيرة للأزمة اليمنية على الاستقرار الإقليمي والدولي وللتثبت من صحة الفرضية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التحليلي القانوني، وخلصت الدراسة إلى أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية القانونية تجاه استمرار الحرب في اليمن، وأن أجهزة الأمم فشلت في إيجاد تسوية فعلية لحل الأزمة اليمنية أو الوصول إلى قواعد مشتركة بين أطراف النزاع تسهم في الحد من تطورات الصراع في اليمن، بما قد يؤدي إلى تحقيق السلم المجتمعي، وأن الأمم المتحدة لم تكن قادرة على تطبيق القرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن، وخاصة القرار رقم (٢٢١٦) لعام ٢٠١٥م تحت الفصل السابع، والقرار رقم (٢٢٠١) لعام ٢٠١٥م، والتي نصت على

الانسحاب الفوري غير المشروط لمليشيا الحوثي من المناطق التي احتلتها أواخر عام ٢٠١٤م، وتوصي الدراسة بضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ إجراءات لضمان إلزامية قراراته وضمان تنفيذها من قبل أطراف النزاع في اليمن.

الكلمات المفتاحية: السياسة، الأمم المتحدة، الدبلوماسية، اليمن.

١. المقدمة

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

تمثل الدبلوماسية الوقائية الإجراءات والوسائل الوقائية للتخفيف من حدة الصراعات العنيفة والحد من انتشارها، ومحاولة تعزيز الاستقرار بعد النزاع، وتشير للنشاطات التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها لمنع تطور الصراعات أو السعي لاحتوائها وتسويتها حال تطورها إلى نزاع مسلح، وبقائها ضمن إطارها المحدد والعمل على الحيلولة دون وقوعها في إطار الصراع بين القوى الدولية، بتوفير حلول تحول دون تصاعد تلك الصراعات أو تدويلها (الخنزدار، ٢٠١١)، وتعمل المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، أداراً مباشرة في تحقيق السلام وبناء السلام من خلال العمل على توظيف الدبلوماسية الوقائية في إدارة النزاعات الدولية، والتوسط لحلها بين الأطراف المتنازعة.

شهدت اليمن تظاهرات متصاعدة بدأت سلمية، وخرجت من سلميتها إلى مواجهات مسلحة، في ٢٣ أيار ٢٠١١م، وقد سُميت بـ"معركة صنعاء"، وشملت جميع أرجاء العاصمة صنعاء، ومن ثم توسعت لتشمل معظم المحافظات اليمنية، وبدأت الدبلوماسية الوقائية من خلال المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، وهي مشروع اتفاقية سياسية لنقل السلطة سلمياً إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي طرحت في ٣ آذار ٢٠١١م، وتم التوقيع على المبادرة الخليجية من قبل الرئيس اليمني السابق "علي عبدالله صالح" في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١م، ومن ثم بدأت المرحلة الأهم في الأزمة اليمنية، وهي سيطرة الحوثيين على محافظة عمران عام ٢٠١٤م، وتوجهت القوات الحوثية إلى العاصمة صنعاء وتمكنت من اقتحامها والسيطرة عليها في ٢١ أيلول ٢٠١٤م، مما استدعى التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية بين الحوثيين والمكونات السياسية الأخرى، مما شكل تهديد لأمن وسلامة اليمن ودول الإقليم، وأدى ذلك إلى تدخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي عسكرياً في اليمن تحت اسم (عاصفة الحزم)، ومن ثم تدخلت الأمم المتحدة، من خلال إصدار عدة قرارات دولية بشأن اليمن، ولم يتخذ أي من أعضاء المجلس حق النقض ضد هذه القرارات، والتي وصل عددها تسعة عشر قراراً دولياً، ابتداءً من القرار رقم (٢٠١٤) لعام ٢٠١١م، مروراً بالقرار الدولي رقم (٢٢١٦)، والذي أكد على ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة ووحدة الأراضي اليمنية، والقرار الدولي رقم (٢٦٢٤) تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تلجأ إليه لحماية المدنيين في الدول التي تكون فيها أعمال تهدد السلم الأهلي وتهدد حياة المدنيين من خلال العدوان عليهم، مما ينتج عنه العديد من الضحايا الأبرياء، وينص البند السابع في ميثاق الأمم المتحدة على: "فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان"، ويتكون البند السابع من ثلاثة عشرة مادة "٣٩-٥١"، وجميع هذه المواد وضعت لحماية المدنيين في حالة وقوع عدوان، ووصف جماعة الحوثي بجماعة إرهابية"، وأدرجها ضمن قائمة العقوبات، ومدد حظر توريد الأسلحة بشكل كامل عليها. من هنا تسعى الدراسة لبيان أدوار المنظمات الدولية في تفعيل دور الدبلوماسية الوقائية في حل النزاع في اليمن.

١,١,١ الدراسات السابقة

تتناول دراسة القاسم (٢٠٢١) التي انطلقت من فرضية مفادها: بأنه كلما استمر الصراع في اليمن، كلما أدى إلى تفاقم التدخلات الدولية وصعوبة الوصول إلى حل يؤدي إلى سلام في المنطقة، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الانقسامات الطائفية والقبلية وتشابك المصالح الإقليمية المتضاربة، ساهمت في توجيه المشهد اليمني نحو مزيد من الحرب أو بعض من السلام.

هدفت دراسة عبد العزيز (٢٠٢١) الكشف عن أدوار المبعوثين الدوليين في مناطق الصراعات، دراسة حالي ليبيا واليمن. وقسمت الدراسة إلى عدة عناصر، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي، وخلصت إلى أن عجز الأمم المتحدة عن حل

أزمة اليمن أو ليبيا، ما هو إلا نموذجاً لإخفاقاتها العديدة في حل النزاعات في المنطقة، وأبرزها سوريا، والعراق، ولبنان، وفلسطين، وغيرها.

هدفت دراسة البقري (٢٠٢٢) التعرف على طبيعة وحقيقة الأدوار المختلفة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة حيال الأزمة اليمنية التي تفاقمت وأصبحت تشكل تهديداً للسلام والأمن تجاوز تأثيره المحيط الوطني بل امتدت آثاره إلى المحيط الإقليمي، من خلال الكشف عن الأزمة اليمنية مسبباتها ومظاهرها ومآلاتها، والجهود المبذولة لحلها مع التركيز على دور الأمم المتحدة بأبعاده المختلفة في الأزمة، وطبيعة هذا الدور، وتقييم مدى فاعليته ومساهماته في رأب الصدع بين اليمنيين، وإنهاء الأزمة التي أصبحت مهدداً لسلامة وأمن الإقليم، بجانب أن الأمم المتحدة هي المنظمة المنوط بها حفظ الأمن والسلام الدوليين في كل دول العالم التي تنضوي تحت لوائها؛ لذلك لا بد من التعرف على دورها تجاه الأزمة اليمنية سلباً أو إيجاباً؛ لاسيما في الجوانب الإنسانية والسياسية والحقوقية والأمنية.

هدفت دراسة الحسني (٢٠١٧) إلى بيان مدى نجاح مجلس الأمن في حل الأزمة اليمنية، وتم استخدام المنهج القانوني، وخلصت الدراسة إلى إن الصراع الدائر في اليمن، ما هو إلا مسرح ميداني للصراع الإقليمي الدائر بين دول مجلس التعاون الخليجي ودولة إيران، كما تتجلى آفاق أبعاده لبعد دولي بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهذا هو سبب عجزه في تنفيذ قرارته الصادر تحت البند السابع.

١,١,٢ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

رغم أهمية الدراسات السابقة، والتي عرضت وعالجت موضوع المنظمات الدولية، فقد تبين من عرض الدراسات السابقة، أنها تركز على مفهوم وأبعاد عمل المنظمات الدولية، بينما تعالج الدراسة الحالية بشكل محدد أدوار المنظمات الدولية في تفعيل دور الدبلوماسية الوقائية في دعم السلام وحل النزاع في اليمن، وهذا ما لم يتم التطرق له من خلال الدراسات السابقة.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعد اليمن إحدى بؤر التوتر الخطيرة في منطقة الشرق الأوسط، ولم يكن ذلك إلا نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والوضع الاقتصادي، مما ألقى بتداعياته السلبية، ليس فقط على كيان اليمن كدولة تعد (من أقدم الدول في تاريخ المنطقة)، وإنما على دول المنطقة ككل، فالوضع في اليمن بالغ التعقيد بالنظر إلى طبيعة تكوينه الاجتماعي القبلي والطائفي وتاريخه السياسي غير المستقر، إلا أنه بحكم الموقع وطبيعة التكوين، إضافة إلى عوامل التنافس بين القوى الإقليمية والدولية، لم يكن يوماً بمنأى عن تدخلات من جانب هذه القوى في محاولة منها للتأثير على مسار الأحداث في اليمن لاعتبارات ومصالح أمنية واستراتيجية، ويتطور الصراع في اليمن ليؤخذ بُعد دولي بين الدول الكبرى صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، بسبب عدم توافق مصالحها الدولية حول الأزمة اليمنية، فلكل منها مصالحه الحيوية الخاصة في المنطقة العربية، واليمن لما يحتل من موقع استراتيجي مهماً وتحكمه في باب المندب، وبسبب تعارض تلك المصالح الدولية فيما بينهم لم يتوصلوا إلى مسوغة اتفاق دولي يدعم قرارات مجلس الأمن الصادرة تحت البند السابع، والتي أصبحت ضعيفة ولا يتم الالتزام بها، مما أدى إلى عدم حل الأزمة، وهو ما أثر على فاعلية المنظمات الدولية في إدارة الأزمة اليمنية بالرغم من تهديدها للأمن والاستقرار الدوليين؛ لذا تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما أدوار الأمم المتحدة ومحدداتها في تفعيل دور الدبلوماسية الوقائية في حل النزاع اليمني؟.

٢,١ أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما أهم التطورات التي شهدتها الأزمة اليمنية (٢٠١١م- ٢٠٢٢م)؟
٢. ما طبيعة دور منظمة الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية؟
٣. ما أهم المحددات المؤثرة على دور الأمم المتحدة توظيف الدبلوماسية الوقائية في حل النزاع في اليمن؟

٣. أهداف وأهمية الدراسة

٣,١ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

١. بيان أهم التطورات التي شهدتها الأزمة اليمنية (٢٠١١م-٢٠٢٢م).
٢. بيان طبيعة دور أجهزة منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حل الأزمة اليمنية.
٣. بيان أهم المحددات المؤثرة على دور الأمم المتحدة في حل النزاع في اليمن.

٣,٢ أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة مما يلي:

١. **الأهمية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية للدراسة بكونها تركز على منظمة الأمم المتحدة ودورها في الحد من تزايد النزاعات وتطورها، وبما يساهم في سد النقص في الدراسات والأبحاث في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، وكونها تساهم في رفد المكتبة العربية بدراسة متخصصة حول هذا الموضوع. كما تبرز أهميتها كونها تمثل إسهاماً جديداً في تعميق الفهم لدى الباحثين والمختصين في حقل الدراسات الدولية والمنظمات لإعطائهم فكرة عن هذا الدور.
٢. **الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية للدراسة، في بيان أدوار منظمة الأمم المتحدة في استخدام استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية في حل المنازعات بالطرق السلمية، ويؤمل أن تساهم الدراسة في توفير معلومات وبيانات متخصصة حول متخذي القرار في السياسة الخارجية حول فاعلية منظمة الأمم المتحدة في المنازعات التي تواجه الدول الأعضاء، وترجع الأهمية العملية لهذه الدراسة؛ كونها تبحث في الأزمة التي تشهدها الجمهورية اليمنية من خلال التطرق لأسبابها وتداعياتها على المستوى المحلي والإقليمي، ومن ثم إيضاح الأسس والمنطلقات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة باتباعها لحل تلك الأزمة الخطيرة والمستمرة، وذلك من خلال الوقوف على أدوار منظمة الأمم المتحدة في تفعيل دور الدبلوماسية الوقائية في اليمن.

٤. مصطلحات الدراسة

المنظمة الدولية

هي هيئة دولية، تتفق مجموعة من الدول على إنشائها، وتتمتع بإرادة ذاتية، سواء في مواجهة الدول الأعضاء أو في مواجهة المجتمع الدولي، وتقوم على تحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح المشتركة، وتباشر قدراً من السلطات والاختصاصات يقوم على تحديدها الميثاق المنشئ للمنظمة (ربيع ومقلد، ١٩٩٤).

الدبلوماسية الوقائية

هي مجمل الإجراءات أو الترتيبات التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب المنازعات أو منع تصاعدها وتحويلها إلى صراعات مسلحة أو وقف انتشارها إلى أطراف أخرى، والعمل على حصارها في حدود أطرافها الأصلية" (غالي، ١٩٩٨).

الأزمة اليمنية

هي في عمقها أزمة دولة ومؤسسات وقيادة وسياسات؛ فالدولة اليمنية تتصف، شأنها في ذلك، شأن معظم دول العالم الثالث وإن تجاوزت غيرها، لاسيما لجهة درجة الهشاشة، وضعف المؤسسات، وشخصنة السلطة، والمركزية الشديدة، وغياب الديمقراطية الحقيقية، وضعف التنمية وانتشار الفساد (رواجبة، ٢٠١٦).

٥. حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الحدود الجغرافية للجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة ما بين (٢٠١١م-٢٠٢٢م)، حيث شهدت الفترة تصاعد في الصراع في اليمن.

٦. الطريقة

٥,١ منهجية الدراسة

- للتثبت من صحة الفرضية اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:
- **المنهج الوصفي التحليلي:** يسعى هذا المنهج إلى تحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، ويسهم المنهج في تحليل الأزمة اليمنية والقرارات الأممية حول الأزمة اليمنية.
- **المنهج التحليلي القانوني:** من خلال هذا المنهج تم تحليل نصوص القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بالأزمة اليمنية.
- **اختصاص مجلس الأمن في حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية:** وهي مجموعة اختصاصات يمارسها مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بنزاع دولي، ويقوم المجلس بحل هذا النزاع حلاً سلمياً عن طريق المفاوضة والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأ إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية (الدفاق وعبد الحميد، ٢٠٠٢)، والمجلس لا يقوم بالنظر في نزاع أو موقف له هذا الوصف، إلا في اتفاق ورضا أطراف النزاع على رفعه إليه، ونصت المواد (٣٣-٣٨) من الفصل السادس من الميثاق على إعطاء مجلس الأمن حق التدخل لحل الخلافات والمنازعات التي من شأن استمرارها تهديد السلم والأمن الدولي، سواء كان بناء على طلب أحد الأعضاء أو بناء على تدخل المجلس من تلقاء نفسه، طبقاً للمادة (٣٤) من الميثاق، التي أعطت له الحق في فحص النزاع والموقف؛ لمعرفة ما إذا كان من شأن استمراره تهديد السلم والأمن الدولي، والمجلس يتحقق من ذلك بواسطة لجان التحقيق التي ينشئها لهذا الغرض، ومن أمثلة ذلك، لجنة التحقيق في حوادث الحدود الهندية - الباكستانية، وبناء على النتائج التي توصل إليها تلك اللجان يقوم المجلس بإصدار التوصيات اللازمة لحل المنازعات حلاً سلمياً، فهو إذن يعتبر أداة تحقيق في البداية ثم يتحول إلى أداة تسوية بعد ذلك بإصدار التوصية اللازمة. والتوصية الصادرة عن مجلس الأمن قد تكون بدعوة الأطراف المتنازعة إلى تسوية ما بينهم من منازعات بالطرق السلمية؛ كالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو عن طريق المنظمات الإقليمية، أو غير ذلك من الوسائل التي يقع عليها اختيارها (المجذوب، ٢٠٠٢).

٥,٢ خطة الدراسة

- المبحث الأول: الأزمة اليمنية وتطورها (٢٠١١م-٢٠٢٢م)
- المبحث الثاني: أدوار منظمة الأمم المتحدة لحل الأزمة اليمنية
- المطلب الأول: جهود مجلس الأمن الدولي لحل الأزمة اليمنية
- المطلب الثاني: أدوار المنظمات الدولية المتخصصة في الصراع في اليمن
- المطلب الثالث: المحددات المؤثرة على دور الأمم المتحدة في حل النزاع في اليمن

المبحث الأول: الأزمة اليمنية وتطورها (٢٠١١م-٢٠٢٢م)

بدأت ملامح الأزمة اليمنية بالتطور في آذار ٢٠١٤م، عندما قامت جماعة الحوثيين باستغلال تدهور الأوضاع في اليمن؛ فبعد خروج الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" من دائرة السلطة ودخول اليمن في مرحلة انتقالية، تم دمج الحوثيين ضمن العملية السياسية ومنحهم حرية العمل والحركة في جميع محافظات اليمن، لذلك كان هناك عدة أسباب ساعدت على الصعود الحوثي في اليمن وتمركز سلطته ومنها (غريب، ٢٠٢٠):

١. تحالف الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" مع الحوثيين من أجل الإضرار بحزب الإصلاح، وبالأخص الجهة العسكرية والقبلية منه، كذلك الرئيس "عبد ربه منصور هادي" الذي تحالف مع الحوثيين لأجل نفس الهدف وهو التخلص من حزب الإصلاح.

٢. ضعف السلطة في اليمن، والذي أدى إلى تعزيز قوة العلاقة بين إيران والحوثيين وحلفائها في المنطقة، فكانت علاقتهم بإيران من أجل دعم قوتهم من خلال التدريب العسكري والتنظيمي والإعلامي.

٣. القوة التي كانت تمتلكها الحركة الحوثية من قيادة مركزية وميليشياتها ذات الولاء الشديد لها، وتدريب قواتها على أعلى مستوى من المهارة والخبرة.

استطاعت جماعة الحوثي من السيطرة على أجزاء واسعة من اليمن، بعد اندلاع مواجهة عنيفة بين جماعة الحوثي وحزب المؤتمر الشعبي، بزعامة الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح"، وكان المكسب الرئيس للجماعة المدعومة من إيران، هو السيطرة على مركز صنع القرار في اليمن، متمثلاً بالعاصمة صنعاء عام ٢٠١٥م. وبعد تدهور الأوضاع الذي شهدتها اليمن، قام الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" بتوجيه رسالة بتاريخ ٢٤ آذار ٢٠١٥م، إلى قادة دول مجلس التعاون الخليج العربي، موضحاً فيها التدهور الشديد للأوضاع الأمنية في الجمهورية اليمنية، وطالب بدعم وتدخل من قوى إقليمية لجماعات الحوثيين، هدفها بسط هيمنتها على اليمن، وجعلها قاعدة لنفوذها في المنطقة، استناداً لميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، بالإضافة إلى مبدأ الدفاع عن النفس، المنصوص عليه في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة؛ لذا بدأت في ٢٦ آذار ٢٠١٥م، عملية التحالف العسكري "عاصفة الحزم"، وذلك عندما قامت القوات الجوية الملكية السعودية بقصف جوي كثيف على المواقع التابعة لجماعة الحوثيين والقوات التابعة لصالح في اليمن (المخزومي، ٢٠١٥)، وحقق قوات التحالف والمقاومة اليمنية عدة انتصارات عسكرية خلال عامي (٢٠١٥م-٢٠١٦م)، والتي تم فيها إخلاء محافظة عدن والكثير من محافظات الجنوب أو سيطرة الحوثيين، فكان هذان العاملان منبع تفاؤل للشعب اليمني؛ إلا أن الأحداث وحالة التفاؤل تلاشت مع حلول العام ٢٠١٧م، بالرغم من نجاح عملية الرمح الذهبي، الذي تم سحب المناطق التابعة لمحافظة تعز والحديدة المشرفة على سواحل البحر الأحمر من أي سيطرة حوثية (جارالله، ٢٠١٨).

وفي عام ٢٠١٧م، وأثناء اشتداد الأزمة وتصاعدها، أقال الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" محافظ عدن سابقاً "عبدروس الزبيدي"، بعدها تظاهر اليمنيون من أجل إسقاط الرئيس "هادي"، وطالبوا من الزبيدي بتشكيل مجلس انتقالي برئاسة إدارة شؤون المحافظات الجنوبية، وأتهم الحوثيين الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" بالغدر والخيانة بناء على وصفهم بالمليشيا من قبل صالح، فتطورت التصادمات بين الرئيس "علي عبد الله صالح" وقواته وبين قوات الحوثيين، ونتج عن هذه التصادمات الكثير من القتلى، مما أجبر صالح على التأكيد على أن تحالفه مع الحوثيين يمر بأزمة ثقة، وكان الحوثيين يخشون من انقلاب "علي عبد الله صالح" عليهم، وهذا ما حدث فعلاً (الرأي اليوم، ٢٠١٧م).

وفي حزيران ٢٠٢١م، قدّم زعيم الحركة، عبد الملك الحوثي، نسخة رسمية من المبادرة إلى أعضاء وفد عُمان زائر، نقلها إلى المسؤولين السعوديين في الرياض. يقترح الحوثيون أن تشكل سلطاتهم بحكم الأمر الواقع في صنعاء إدارة مشتركة مع قادة مأرب، إضافة إلى بناء هيكلية أمن وإدارة موارد مشتركة تشرف على توزيع الوقود من منشآت النفط والغاز في المحافظة في سائر أنحاء المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، والتي ستشمل مأرب. وتستخدم الإدارة المشتركة إيرادات مبيعات الوقود لتدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية منذ مطلع عام ٢٠٢١م، وسعى الحوثيون إلى زيادة حدة الضغوط على السلطات المحلية بإطلاق سلسلة من الصواريخ والغارات بالطائرات المسييرة على القوات المعادية لهم في مأرب (القاسم، ٢٠٢١).

المبحث الثاني: أدوار منظمة الأمم المتحدة لحل الأزمة اليمنية

أنشئت منظمة الأمم المتحدة في الأساس لحفظ السلم والأمن الدوليين، وللقيام بهذه المهمة الكبرى فهي تضم في داخلها عددًا من الأجهزة الرئيسية، والتي يتم من خلالها تنفيذ وتطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والتي سيتم البحث في جهود كل منها وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: جهود مجلس الأمن الدولي لحل الأزمة اليمنية

يمثل مجلس الأمن الأداة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة، ويمتلك الصلاحيات للحفاظ على الأمن الدولي، ويتبين للمتتبع للأزمة اليمنية، بأن مجلس الأمن كان حاضراً منذ بداية الأزمة اليمنية، فأصدر العديد من القرارات والبيانات الرئاسية، التي كان من أهمها القرار رقم (٢٢١٦) لعام ٢٠١٥ م (غريب، ٢٠٢٠)، على أن جميع قرارات مجلس الأمن لم يتم تطبيقها بشكل فعال؛ فقد كانت أقرب إلى أن تكون التوصيات من خلال القرارات. وفيما يلي عرض تحليلي للقرارات التي أصدرها المجلس في إطار جهوده لتفصيل الدبلوماسية الوقائية لحل النزاع في اليمن.

نتيجة لما وصلت إليه الأوضاع في اليمن، أصدر مجلس الأمن أول قراراته في ٢ تشرين الأول ٢٠١١ م، والذي كان يحمل الرقم (٢٠١٤) لعام ٢٠١١، والذي يعلن التزام المجلس بوحدة اليمن واستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه، ورحب ببيان الأمين العام للأمم المتحدة الذي طلب فيه من كل الأطراف ضرورة التعاون من أجل الوصول إلى حل سلمي للأزمة، ودعم المبادرة الخليجية والمساعي التي تقوم بها دول مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة اليمنية، وأدان مجلس الأمن القيام بأعمال العنف واستعمال القوة في مواجهة المتظاهرين الغزل، وطلب بالتوقف الفوري عن إطلاق النار، وأعرب عن قلقه الشديد من اندلاع واستمرار النزاع المسلح، وخوفه من استمرار أعمال العنف، ويتن أن أفضل الحلول للأزمة اليمنية؛ هو القيام بتحقيق مطالب الشعب اليمني وحماية المظاهرات السلمية.

وعلى الرغم من توقيع الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" على المبادرة الخليجية، وتسلم نائبه للسلطة، إلا أنه لم يغادر اليمن، وبقي رئيساً لحزب المؤتمر الشعبي العام مستخدماً تأثيره، سواء السياسي أو العسكري، مما قوّض الانتقال السلمي السياسي للسلطة، مما دفع بمجلس الأمن إلى إصدار قرار يحمل الرقم (٢٠٥١) لعام ٢٠١٢، والذي بين من خلاله قلقه الشديد من الوضع السياسي والأمني والاقتصادي الذي تعاني منه اليمن، وأكد على وحدة اليمن وسيادتها، وأن الحل الأسلم للأزمة اليمنية هو القيام بعملية انتقال سياسي سلمي للسلطة، وفقاً للمبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) لعام ٢٠١١، وشدد على ضرورة تطبيق المبادرة الخليجية بشكل كامل ووفقاً لإطار زمني محدد والتوقف الفوري عن استعمال العنف، في مواجهة المظاهرات السلمية.

فيما ركز قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٥١) على وقف الأعمال التي تؤدي إلى فشل عملية الانتقال السياسي، وعدم قدرة حكومة الوفاق الوطني على القيام بدورها، ومنها التمرد على القرارات الرئاسية بشأن التعيينات العسكرية والمدنية، ويُن أن إذا ما استمرت الحالة كما هي؛ فإنه على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة، بما فيها التدابير المنصوص عليها في المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة، وأكد مجلس الأمن على ضرورة محاسبة جميع الأشخاص الذين أقدموا على انتهاك حقوق الإنسان (قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٥١) لسنة ٢٠١٢ م).

وقبل البدء بمؤتمر الحوار الوطني، أصدر مجلس الأمن بيانه في ١٥ آذار ٢٠١٣ م، وأعلن عن ترحيبه بالإعلان الذي أصدره الرئيس اليمني "هادي" بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي أكد من خلاله بضرورة أن تتركز الفترة الانتقالية على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون كما أكد على ضرورة مشاركة الأطراف اليمنية كلها، بما في ذلك النساء والشباب والقيام بتحديد أطر زمنية للقيام بذلك على أنه يجب أن يتم التعامل بمبدأ حسن النية، وأن يصل مؤتمر الحوار الوطني إلى القيام باستفتاء على الدستور الجديد وعقد انتخابات بحلول شهر شباط لسنة ٢٠١٤ م، ودعا جميع الأطراف إلى الابتعاد عن العنف وحل الخلافات بالطرق السلمية، كما أعلن عن قلقه الشديد من عدم تقييد أشخاص من النظام السابق والمعارضة السابقة بالآلية التنفيذية لعملية الانتقال السياسي للسلطة بما فيهم الرئيس السابق ونائبه السابق، ويعلن عن استعداده لاتخاذ التدابير اللازمة، بما فيها التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذا ما استمرت العمليات الهادفة إلى تفويض السلطة، وأعرب عن قلقه الشديد بشأن نقل الأسلحة والأموال من الخارج إلى اليمن، وذلك لغايات تفويض العملية

السياسية، كما شدد على ضرورة سن تشريعات بشأن العدالة الانتقالية وذلك بهدف دعم عملية المصالحة ورحب بالالتزام التي قامت به الحكومة الوطنية بشأن منع تجنيد الأطفال (بيان مجلس الأمن في جلسة مجلس الأمن رقم (٩٦٢٢) بتاريخ ١٥ شباط ٢٠١٣م).

واستناداً إلى المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن رقمي (٢٠١١/٢٠١٤) و(٢٠١٢/٢٠١٤)، تم عقد مؤتمر الحوار الوطني في ١٨ آذار ٢٠١٣م وحتى ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٤م، والذي خرج بنتائج منها؛ تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، كما ونص على ضرورة إدخال مواد للدستور تضمن تمثيل المرأة في الهيئات المستقلة، بما لا يقل عن (٣٠٪) وفقاً للشروط المنصوص عليها، كما نص على أن تمثل المرأة بما نسبته (٣٠٪) من مقاعد المجالس التشريعية (عبد الهادي، ٢٠١٩).

وقبل انتهاء مؤتمر الحوار الوطني، ورغم القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بضرورة تجنب العنف وضرورة اللجوء إلى الطرق السلمية في حل النزاعات، إلا أن الحوثيين والرئيس السابق والقوات الموالية له، وأثناء انعقاد المؤتمر، استمروا بالعمليات العسكرية، فاقترحوا دماج وبدأوا بالتوسع شمالاً باتجاه عمران والعاصمة صنعاء (دشيلة، ٢٠١٩). وبعد الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٢١٤٠) لعام ٢٠١٤، والذي أكد فيه على دعمه وتأييده لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي أصبح خارطة الطريق لعملية الانتقال الديمقراطي، كما ودعا إلى ضرورة إيقاف عمليات العنف وأدانها، ويؤكد بأن الحل الأسلم والأفضل هو الحل السلمي، والذي يتمحور عن طريق عملية انتقال سياسي سلمي للسلطة، استناداً إلى المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وضرورة إجراء تحقيقات شاملة ومحيدة بشأن كل من عمل على انتهاك حقوق الإنسان، وأكد أن الحالة في اليمن تهدد السلم والأمن الدوليين، وعلى ذلك، فإنه سيقوم بالتصرف وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولذا فإنه يجب تنفيذ الانتقال السياسي في الإطار الزمني المناسب؛ وذلك وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار والمبادرة الخليجية وآلية تنفيذها (قرار مجلس الأمن رقم (٢١٤٠) لسنة ٢٠١٤م).

وفي ضوء قراري مجلس الأمن رقمي (٢٠١٤) لعام ٢٠١١م، ورقم (٢٠٥١) لسنة ٢٠١٤م، والذان يؤكدان على ضرورة إكمال عملية الانتقال السياسي بالكامل، قرر تجميد جميع الأموال العائدة للأشخاص والكيانات التي تحددها اللجنة المؤلفة بناءً على القرار، وهم الذين يقومون بتهديد السلم والأمن في اليمن ويدعمونه، والتي منها على سبيل المثال (عبد الهادي، ٢٠١٩).

- تفويض العملية السياسية في اليمن استناداً للمبادرة الخليجية وآلية تنفيذها.
- عرقلة أو منع تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني بأية طريقة سواء بالقيام بهجمات على البنية التحتية أو القيام بأعمال العنف.
- القيام بأعمال تنتهك مبادئ القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما قرر على ذات الأشخاص والهيئات ومنع سفرهم.

وعلى الرغم من صدور القرار رقم (٢١٤٠) والذي قرر فيه مجلس الأمن وضع اليمن تحت أحكام الفصل السابع والقيام بالنص بإجراءات مشددة، وذلك لم يكن رادعاً للحوثيين، على الرغم من أن المجلس يتصرف وفقاً للفصل السابع، فقام بتجميد الأموال العائدة للأشخاص والكيانات التي يتم تحديدهم، كما وقرر منع سفر الأشخاص الذين قاموا بتهديد السلم والأمن في اليمن، وقاموا بتفويض عملية الانتقال السياسي، فقد بين مجلس الأمن في بيانه الصادر في تاريخ ١١ آب ٢٠١٤م بضرورة الابتعاد عن العنف من أجل الوصول إلى أهداف سياسية، كما وشدد على ضرورة التقيد بقرارات مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) لعام ٢٠١١م، ورقم (٢٠٥١) لعام ٢٠١٢م، ورقم (٢١٤٠) لعام ٢٠١٤م، وأشار إلى ضرورة امتناع الدول من التدخل الخارجي لإثارة النزاعات وضرورة دعم عملية الانتقال السياسي، ويؤكد أن الحوثيين ما زالوا يقومون بالعمليات العسكرية في شمال اليمن من أجل تفويض عملية الانتقال السياسي، كما أشار إلى قلقه وخوفه الشديد من الأعمال التي يقوم بها الحوثيون، والتي من شأنها تفويض عملية الانتقال السياسي وتقييد الأمن وقيامهم بإنشاء المخيمات في العاصمة والقيام بزيادة الأعمال العسكرية لإسقاط الحكومة، إضافة إلى القيام بإنشاء وحدات تفتيش، كما وأدان الأعمال التي قام بها الحوثيون من الدخول لعمران بالقوة العسكرية والسيطرة عليها (بيان رئيس مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٩ آب ٢٠١٤م).

وبالرغم من هذه القرارات، قامت جماعة الحوثيين بإحكام سيطرتهم على العاصمة صنعاء في ٢١ أيلول ٢٠١٤م، واستولوا على المباني الحكومية والعسكرية، والتي منها مقر الفرقة الأولى مدرع، والفرقة السادسة، والهيئة العامة للطيران المدني، وسيطروا على مبنى التلفزيون، والقصر الرئاسي، ووزارة الدفاع، والبنك المركزي، ووضع الحوثيون الرئيس "هادي" تحت الإقامة الجبرية (عبد الهادي، ٢٠١٩).

وعلى ضوء هذه الإجراءات الأحادية الجانب من قبل الحوثيين، أعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد من قيام الحوثيين بالسيطرة على المؤسسات الحكومية وعن خوفه الشديد جراء أعمال العنف والاعتداءات التي قاموا بها وأعوانهم، الأمر الذي أدى إلى عرقلة وتقويض سير العملية السياسية والانتقال السياسي للسلطة، وضرورة العودة إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وآلية تنفيذها بما يضمن القيام بإجراء استفتاء لمشروع الدستور والقيام بإجراء انتخابات وطنية وأكد على ضرورة تسوية الوضع في اليمن بالقيام بعملية انتقال سياسي سلمي، وأكد مجلس الأمن على ضرورة إيقاف جميع الأعمال العدائية من قبل جميع الأطراف وتسليم الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها، وذلك استناداً لاتفاق السلم والشراسة وملحقه الأممي، وأكد على أن يقوم الحوثيون بالمشاركة في المفاوضات القائمة من قبل الأمم المتحدة بمبدأ حسن النية، وطالب جميع الدول الأعضاء بعدم التدخل الخارجي الذي يسعى إلى إثارة النزاعات ومنع الاستقرار، إذ يجب عليهم تأييد العمل الذي يؤدي إلى الانتقال السياسي السلمي للسلطة (قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢٠١) لسنة ٢٠١٥).

إلا أن الحوثيون قد أعلنوا رفضهم القاطع لقرار مجلس الأمن رقم (٢٢٠١) لعام ٢٠١٥ رافضين بذلك تسليم المؤسسات التي استولوا عليها ورفع الإقامة الجبرية عن الرئيس اليمني "هادي" ورئيس وزرائه، ودعوا في بيان لهم مجلس الأمن بضرورة احترام إرادة الشعب اليمني وسيادته وتوخي الدقة في الحصول على المعلومة، وعلى أثر ذلك حذر الأمين العام للأمم المتحدة السابق "بان كي مون" مجلس الأمن الدولي من الأحداث في اليمن وأن اليمن في طريقه إلى الانهيار وطالب بضرورة التحرك لوقف الأحداث، وبيّن بأن اليمن يعاني من أزمة سياسية تحمل جانباً كبيراً من الخطورة، إضافة إلى المطالبات الانفصالية المتزايدة في الجنوب عدا عن أن هناك أكثر من (١٦) مليون شخص يعانون من أزمة إنسانية خطيرة، مما يشكل تهديداً فعلياً للأمن والسلم الدوليين (دشيلة، ٢٠١٩).

وإثر بيان الأمين العام، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٢٢٠٤) لعام ٢٠١٥، والذي أعرب فيه عن قلقه وخوفه الشديد من المصاعب والعقبات المستمرة في اليمن، وتزايد أعمال العنف وعمليات نقل السلاح غير المشروع طالباً من جميع الأطراف اليمنية، أن تحل خلافاتها عن طريق الحوار السلمي والابتعاد عن العنف، وقد بيّن في الوقت نفسه، أن الحالة اليمنية تهدد السلم والأمن الدوليين، وقد أكد أنه يتصرف وفقاً للفصل السابع من الميثاق وشدد على ضرورة الحاجة الماسة للانتقال السياسي بشكل كامل، وأكد على قراره رقم (٢٠١٤) لعام ٢٠١٤ بشأن الأشخاص والكيانات المهددة والتي تقوض الأمن والسلم في اليمن وبيّن في الوقت ذاته بأن الحالة اليمنية ستبقى قيد الاستعراض المستمر (قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٠٤) لسنة ٢٠١٥م)، ولكن ما يلاحظ على أن مجلس الأمن بقي حتى هذا القرار يتصرف وفقاً للتدابير غير العسكرية على الرغم من وضوح وبيان عدم امتثال الحوثيين والرئيس السابق والقوات الموالية لقرارات مجلس الأمن ورغم العقوبات التي صدرت بحقهم، إذ كان عليه أن يقوم بالتصرف وفقاً للتدابير العسكرية؛ لأنه كان واضحاً بأن التدابير غير العسكرية لم تفي بالغرض.

ووفقاً لمبدأ الدفاع عن النفس، واستناداً للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة (٢) من معاهدة الدفاع العربي المشترك، ووفقاً لميثاق جامعة الدول العربية، استجابت دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية (عدا عُمان) لطلب الرئيس هادي، وأعلنت عاصفة الحزم إضافة للدول المتحالفة معها، فقد جاء القرار عقب تراجع الرئيس اليمني هادي عن استقالته بعدما توجه إلى عدن وأعلن عنها كعاصمة مؤقتة وعلى أثر ذلك توجه الحوثيون والقوات الموالية للرئيس السابق للاستيلاء على عدن وأرسلوا تعزيزات لمحاولة السيطرة على مضيق باب المندب، ونتيجة لذلك أرسل الرئيس هادي رسالة إلى دول مجلس التعاون الخليجي للتدخل لإنقاذ اليمن والشرعية (عبد الهادي، ٢٠١٩).

وبناءً على الرسالة الموجهة للأمم المتحدة، من الرئيس اليمني، والذي أبلغ فيها أن الرئيس اليمني هادي قد طلب من دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية تقديم المساعدة والمساعدة للدولة اليمنية وشعبها، واتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك التدابير العسكرية، وبناءً على الرسالة الموجه من الممثلة الدائمة لدولة قطر، والتي أشارت فيها إلى تداعيات النزاع في اليمن على دول الإقليم في عام ٢٠١٥، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٢٢١٦) لعام ٢٠١٥ الذي أكد فيه على وحدة

اليمن واستقلاله وسيادته وأعاد التأكيد على شرعية الرئيس هادي، وأكد على دعمه لما يقوم به مجلس التعاون الخليجي، وأعرب عن خوفه وقلقه الشديد من تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، وأكد على أن منع وصول المساعدات الإنسانية يعد انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وطالب بالرجوع إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وآلية تنفيذها، بما يتضمن صياغة الدستور جديد، وإجراء استفتاء دستوري، وإصلاح النظام الانتخابي، والقيام بإجراء انتخابات حرة في اليمن، وأعرب عن قلقه الشديد من ازدياد الأعمال العسكرية من قبل الحوثيين في اليمن، إذ أدان الإجراءات والعمليات الانفرادية التي يقومون بها، وعدم امتثالهم للطلبات الواردة ضمن قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٠١) لعام ٢٠١٥، والمتضمنة سحب قواتهم من المؤسسات الحكومية، وتطبيع الحالة الأمنية والإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفياً والموضوعين قيد الإقامة الجبرية، إذ استنكر أي محاولة من قبل الحوثيين للتدخل في السلطة الحصرية للحكومة الشرعية اليمنية، وأوضح أن تلك الإجراءات تعمل على تقويض العملية السياسية، وأن الأعمال التي يقوم بها الرئيس السابق، والتي منها دعم الحوثيين تقوض الأمن والاستقرار اليمني، وأن الاستمرار بالتدهور الأمني والتزايد في أعمال العنف، يعمل على تهديد خطير للدول المجاورة، ويشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، ويّين أنه يتصرف وفقاً للفصل السابع من الميثاق (قرار مجلس الأمن، رقم (٢٢١٦) لسنة ٢٠١٥م).

مما سبق، نجد أن مجلس الأمن لم يقيم بدوره تجاه مواجهة تطورات الصراع في اليمن، ولم يصدر القرارات طوعية بحكم أنه المسؤول الأول والمباشر عن الإخلال بالسلم والأمن الدوليين، وعدم جديته هي السبب في تفاقم الأزمة اليمنية واستمراريتها وزيادة عدد القتلى وضحايا الحرب من نساء وأطفال وغيرهم جراء عمليات القصف العشوائي، إلى تدمير البنى التحتية ومقدرات الدولة، بالإضافة إلى هذا كله، تجاهل مجلس الأمن التقارير الصادرة من المنظمات الحقوقية التي عملت على تزويد المجلس بأدق التفاصيل للجرائم الإنسانية في اليمن.

كما وقام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم (٢٢٦٦) لعام ٢٠١٦، والذي أكد فيه على قراراته السابقة، وصرح بضرورة القيام بتنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل، وفقاً لما جاء بالمبادرة الخليجية، وقام أيضاً بتجديد العقوبات المفروضة وفقاً لقراراته السابقة (قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٦٦) لسنة ٢٠١٦)، فيما رفض الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" والقوات الموالية له والحوثيون تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن حتى ٢ كانون الأول ٢٠١٧، وأعرب الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" عن وقوفه مع الشرعية والتي على إثرها، وفي ٤ كانون الأول ٢٠١٧، قام الحوثيون باغتياله. وشهد العام ٢٠١٧ جلسات إحاطة ومشاورات لمجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في اليمن، وتجديد نظام العقوبات للقرار رقم (٢٣٤٢) لعام ٢٠١٧، إذ بمقتضى هذا القرار تم حظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول العائدة لأفراد وكيانات حددتهم اللجنة المنشأة، عملاً بالقرار رقم (٢١٤٠) لعام ٢٠١٤ بشأن اليمن، وما كان القرار الصادر في شباط ٢٠١٨ سوى تمديد لما تم الاتفاق عليه في القرار رقم (٢٣٤٢) (الأمم المتحدة، ٢٠٢١).

ومع تدهور الأوضاع في مدينة الحديدة، عقدت مشاورات في مدينة ستوكهولم السويد برعاية الأمم المتحدة، أسفر عنها ثلاث اتفاقيات: الاتفاقية الآلية التنفيذية لتبادل الأسرى، واتفاقية الحديدة، واتفاقية تفاهات حول تعز، وجميعها لم تنفذ منذ الإعلان عنها في ١٣ كانون الأول ٢٠١٨، كما جاء القرار رقم (٢٤٥١) لعام ٢٠١٨، والقرار رقم (٢٤٥٢) لعام ٢٠١٩، لدعم اتفاق استوكهولم، وتم الاتفاق حول مدينة الحديدة، وموانئ الحديدة، والصليف، ورأس عيسى، وآلية تنفيذية حول تفعيل اتفاقية تبادل الأسرى، وإعلان تفاهات حول تعز، إلا أن النجاح لم يكن حليفهما شأنهم بقية القرارات السابقة التي أصدرتها الأمم المتحدة منذ بداية الحرب في اليمن، لقد استمرت جهود الأمم المتحدة من خلال إصدار قرارات مجلس الأمن بهدف إنهاء الأزمة في اليمن، ومنها القرار رقم (٢٤٨١) الصادر في ٥ تموز ٢٠١٩، والمتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، ثم جاء القرار رقم (٢٥٠٥) الصادر في ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٠ المتعلق أيضاً بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة إلى غاية ١٥ تموز ٢٠٢٠ لدعم اتفاق الحديدة، وعملت الأمم المتحدة على الضغط على الأطراف اليمنية من خلال إصدار وتمديد قراراتها المتعلقة بالعقوبات المفروضة على بعض الشخصيات، حيث صدر القرار رقم (٢٥١١) عن مجلس الأمن في ٢٥ شباط ٢٠٢٠ بشأن تجديد العقوبات المفروضة على اليمن تعقيباً لقرار مجلس الأمن رقم (٢١٤٠) لعام ٢٠١٤ الذي استمر العمل به حتى ٢٦ شباط ٢٠٢١، إضافة إلى تمديد ولاية فريق الخبراء حتى ٢٨ آذار ٢٠٢١، تلاه القرار رقم (٢٥٣٤) لعام ٢٠٢٠ المتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق استوكهولم بشأن الحديدة، ثم جاء القرار رقم

(٢٥٦٤) لعام ٢٠٢١، الذي يدين بشدة التصعيد المستمر في مأرب، ويجدد الحظر المفروض على الجهات المزعزعة للاستقرار في اليمن ويمدد ولاية فريق خبراء لجنة العقوبات حتى ٢٨ آذار ٢٠٢٢، والقرار رقم (٢٥٨٦) لعام ٢٠٢١، لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق استوكهولم بشأن الحديدة (القاسم، ٢٠٢١).

ودعمت الأمم المتحدة عملية السلام في اليمن التي تقودها، وبناءً على دعوة أمين عام الأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريس"، أعلن تحالف دعم الشرعية في اليمن، عن وقف إطلاق النار عام ٢٠٢١م، ودعا مجلس الأمن الحوثيين إلى ضرورة التزامهم بما جاء في قرار المجلس (٢٢١٦) ودعمهم لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، وأن الأزمة الإنسانية تزيد من حدة الوضع باليمن والتصعيد العسكري، مما يعيق وصول الخدمات والمساعدات لليمنيين في ظل الظروف الراهنة مع انتشار فيروس كورونا، وبناءً على ذلك طالب جميع الأطراف اليمنية وخصوصاً الحوثيين بضرورة التنفيذ والامتثال لقرار مجلس الأمن رقم (٢٢٠١)، وضرورة أن تمتنع وتتوقف عن اتخاذ الأعمال الانفرادية والتي من شأنها أن تعمل على تقويض الانتقال السياسي، كما وطالب الحوثيين، وعلى الفور دون إبداء أية شروط بالتوقف عن أعمال العنف وسحب جميع القوات الحوثية من الأراضي اليمنية التي سيطروا عليها، وسحب جميع الأسلحة التي قاموا بالاستيلاء عليها وأوجب عليهم التوقف عن التدخل في الأعمال التي تدخل في نطاق عمل الحكومة الشرعية (الأمم المتحدة، ٢٠٢١). والجدول التالي يبين ملخص لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأزمة اليمنية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٢.

جدول (١): القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الخاصة بالأزمة اليمنية

القرار	السنة	مضمون القرار
٢٠١٤	٢٠١١م	يدعو فيه الأطراف إلى إيجاد تطبيق حل سلمي على المبادرة الصادرة من مجلس التعاون الخليجي.
٢٠١٥	٢٠١٢م	في هذا القرار تم إعادة التأكيد على ضرورة الانتقال السياسي وإمكانية فرض العقوبات.
٢١٤٠	٢٠١٤م	وهذا القرار يدعم تطبيق مخارج الحوار الوطني، وإعادة التأكيد على ضرورة التطبيق الكامل والفوري للانتقال السياسي، وفرض العقوبات تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
٢٢٠١	٢٠١٥م	أدان القرار الإجراءات التي يقوم بها الحوثيون لحل البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية في اليمن، وأعربت عن قلقها إزاء اطلاعها على تقارير عن استخدام الأطفال كجنود في العمليات العسكرية.
٢٢٠٤	٢٠١٥م	تمديد تجميد الأصول وحظر السفر للمساعدة في وقف الأزمة في اليمن التي هددت بها الانتقال السياسي، وتم تمديد ولاية فريق الخبراء للجنة ٢١٤٠ إلى ٢٥ مارس
٢٢١٦	٢٠١٥م	طلب هذا القرار من جميع الأطراف اليمنيين أن يتم تطبيق القرار رقم ٢٢٠١ في عام ٢٠١٥ ويفرض حظراً على السلاح على عدد من الأفراد، ويطلب من الأمين العام أن يكتف مساعيه من أجل استئناف العملية السياسية.
٢٢٦٦	٢٠١٦م	وجاء في تمديد تجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية، وحظر السفر الواردة في القرار رقم ٢١٤٠ في عام ٢٠١٥م، لوضع حد للأزمة في اليمن التي تهدد العملية الانتقالية التي تشهدها البلاد.
٢٣٤٢	٢٠١٧م	بموجبه تم تجديده حتى ٢٦ فبراير ٢٠١٨ لحظر الأسلحة والسفر، وتم تجميد الأصول العائدة لعدد من الأفراد حددتهم اللجنة المنشأة عملاً بالقرار رقم ٢١٤٠ في عام ٢٠١٤.
٢٤٠٢	٢٠١٨م	يقرر أن يمدد حظر السفر وتجميد جميع الأصول المالية وحظر الأسلحة على الذين يعيقون السلام ويهددون الأمن في اليمن.
٢٤٥١	٢٠١٨م	وهو قرار مجلس الأمن الذي أيد اتفاق ستوكهولم، وناشد الأطراف كافة باحترام وقف إطلاق النار في منطقة الحديدة بشكل كامل، كما فوض الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل ونشر فريق للمراقبة لمدة ٣٠ يوماً بشكل أولي.
٢٤٥٢	٢٠١٩م	قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة سياسية خاصة لدعم اتفاق الحديدة في اليمن.
٢٤٨١	٢٠١٩م	تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة إلى غاية ١٥ يناير ٢٠٢٠.

تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة حتى ١٥ يوليو ٢٠٢٠.	٢٠٢٠ م	٢٥٠٥
تجديد العقوبات المفروضة على اليمن بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢١٤٠ (٢٠١٤) حتى ٢٦ فبراير ٢٠٢١، وتمديد ولاية فريق الخبراء حتى ٢٨ مارس ٢٠٢١.	٢٠٢٠ م	٢٥١١
تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة حتى ١٥ يوليو ٢٠٢١.	٢٠٢٠ م	٢٥٣٤
الذي يدين بشدة التصعيد المستمر في مأرب، ويجدد الحظر المفروض على الجهات المزعزعة للاستقرار في اليمن، ويمدد ولاية فريق خبراء لجنة العقوبات حتى ٢٨ مارس ٢٠٢٢.	٢٠٢١ م	٢٥٦٤
بدعم جهود الأمين العام لمكافحة كوفيد-١٩، ودعوته لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.	٢٠٢١ م	٢٥٦٥
تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة حتى ١٥ يوليو ٢٠٢٢.	٢٠٢١ م	٢٥٨٦
جدد هذا القرار نظام العقوبات على اليمن لمدة عام، ووصف الحوثيين بأنهم جماعة إرهابية، وإدراج الحوثيين ككيان إلى قائمة عقوبات اليمن، تحت حظر السلاح المستهدف في القرار ٢٢١٦، لتورطهم في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن.	٢٠٢٢ م	٢٦٢٤

المصدر: مجلس الأمن، قرارات ٢٠١٥م-٢٠٢٢م.

ويواجه مجلس الأمن أزمة حقيقية تحد من قدرته على تنفيذ القرارات، خاصة فيما يتعلق بـ"البند السابع"، وبالتحديد القرار رقم (٢٢١٦)، نتيجة لعدم تطرق ميثاق الأمم المتحدة إلى وضع آليات واضحة المعالم لتطبيق البند السابع الذي هو محور عمل مجلس الأمن، بل ترك الأمر للاعتبارات السياسية للدول الكبرى التي بدورها تقوم بتحديد طبيعة العقوبات حسب مصالحها السياسية في اليمن.

المطلب الثاني: أدوار المنظمات الدولية المتخصصة في الصراع في اليمن

بذلت منظمة الأمم المتحدة الجهود اللازمة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإنسانية لتحقيق الاستقرار في اليمن؛ لأن المساس بهذه الأمور وانتهاكها قد يؤدي إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين، وقد عملت منظمة الأمم المتحدة على المساعدة في الأمور الإنسانية من خلال المنظمات والهيئات المتخصصة التابعة لها وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وفيما يلي موجز لبعض أدوار هذه المنظمات:

أولاً: منظمة الأمم المتحدة للطفولة

تدخلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تقديم الدعم لليمن، وبيان الحالة التي يعاني منها اليمن جراء الأزمة، وقدمت العديد من المساهمات للمساعدة في ما يعاني منه أطفال اليمن، وبينت منذ الأزمة اليمنية أنه أصيب ما يقارب مئات الآلاف من الأشخاص بسبب تزايد أعمال العنف، وأنه يجب على جميع أطراف النزاع الالتزام بمبادئ القانون الدولي لحماية الأطفال (بيان المدير التنفيذي لليونيسيف، ٢٠١٨)، وقد بينت اليونيسيف أن النزاع الدائر في اليمن قد أدى إلى منع ما يقارب (١,٨) مليون طفل عن دراستهم وعملية إعادة تأهيل المدارس وتوفير التعليم وتقديم الدعم تحتاج إلى ما يقارب (١١) مليون دولار، وتم إغلاق ما يزيد على (٣٦٠) مدرسة (اليونيسيف، ٢٠١٥م)، ويُن أن اليونيسيف قامت بنقل أكثر من (٣٦) طن جواً من المساعدات الطبية (اليونيسيف، ٢٠١٨م).

ثانياً: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

قامت المفوضية بتقديم جهود كبيرة لمساعدة الشعب اليمني ومساعدة النازحين واللاجئين، إذ بين التقرير الصادر عن الفريق المعني بحركة السكان، والذي ترأسته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أن عدد النازحين داخلياً في اليمن قد وصل ما يقارب (٢,٤٣٠,١٧٨) حتى عام ٢٠١٦، وأن أعداد النازحين ما زال في تفاقم، وقد قامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعامل مع غيرها من المنظمات بتقديم المأوى لما يزيد على (٧٤٠,٠٠٠) نازح داخلي، بالإضافة إلى أن المفوضية تقوم بحماية نحو (٢٥٠,٠٠٠) لاجئ في اليمن أغلبيتهم صوماليين والباقي من أثيوبيا وأرتيريا والعراق وسوريا، نتيجة ارتفاع حدة

الصراع، وقامت المفوضية بنقل المركز العملياتي من اليمن إلى العاصمة الأردنية عمان، إذ إنه يوجد (١١٥) موظفاً محلياً من المفوضية (الأمم المتحدة، ٢٠١٨م).

ثالثاً: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمحاولة للتخفيف من المعاناة التي يعاني منها الشعب اليمني، وذلك من خلال القيام بالعمل الإنساني، والذي يتركز على مناصرة قضايا المتضررين السكان، وخطة الاستجابة لعام ٢٠١٧م في اليمن تقدر بحوالي (٢,٣) مليار دولار، وذلك للقيام بمساعدة (١٢) مليون شخص، والتي تهدف إلى حماية المدنيين وإنقاذ الأرواح عدا عن التكافؤ في الحصول على المساعدات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، ٢٠١٨م)

رابعاً: اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تعمل اللجنة على تأمين الحماية والمساعدة للاجئين والنازحين داخلياً، ومن نشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن خلال ٢٠١٩م ما يلي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٩م):

- (٥,٧٥٩,٥٦٦) شخصاً استفادوا من أنشطة اللجنة في مجال المياه والصرف الصحي.
- (١٠,٨٦٠) شخصاً محتجزاً استفادوا من تحسين ظروفهم في الاحتجاز عبر تحسين نظم التهوية والصرف الصحي والحصول على مياه نظيفة داخل الاحتجاز.
- (٩٣٨,٧٣٥) شخصاً من بينهم نازحون تلقوا مساعدات مختلفة شاملة للغذاء ومنح نقدية غير مشروطة ومستلزمات أساسية ومساعدات بالمنتجات الزراعية والحيوانية.
- (٥٣١,٩٣٢) مريضاً تلقوا الرعاية الطبية والطائرة في (١٢) مستشفى تدعمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

على الرغم من تعدد هذه المنظمات وتنوع برامجها وتقاريرها وعقدها للمؤتمرات الدولية للمانحين التي من شأنها تخفيف المعاناة الإنسانية لليمنيين، إلا أن هناك غياب واضح للمنظمات الإنسانية في اليمن، إلا أنه لا يوجد انعكاس إيجابي لدورها في اليمن، فقد أكدت الجهات المعنية في صنعاء على أن هذه المنظمات لم تقم بدورها كما يجب وقصرت في مهمتها وكشفها لملفات فساد بمنظومة المساعدات الواصلة لليمن نافية تلك الأرقام التي توردها بعض المنظمات في تقاريرها عن حجم الإنفاق على العمل الإنساني لها في اليمن، وعقد أول مؤتمر لجمع التبرعات لليمن عام ٢٠١٧م، وقد كان ناجحاً، حيث أفادت الأمم المتحدة أن (٩٤%) من المناشدات التي أطلقتها تم جمع (١٠١) مليار دولار، وقد تم الإيفاء بها وتوزيعها للمنظمات التابعة للأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدات في جميع المجالات لتخفيف الأزمة على اليمنيين ومنها؛ برنامج الغذاء العالمي، وصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والمفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وحصلت الأمم المتحدة في مؤتمر المانحين ٢٠١٩م (٢,٥) مليار دولار وهو رقم قياسي مقارنة بما حصلت عليه في الأعوام السابقة، إلا أنها بقيت تردد الأزمة اليمنية من أخطر الأزمات على الحياة الإنسانية، وأن سكان اليمن يعيشون بوضع خطير جداً، فكان من المفروض أن تنفذ هذه المنظمات لو ربع ما تعهدت به في مؤتمر المانحين، حيث أن (٧٠٪) من حجم التمويلات والتي كانت على شكل نفقات تشغيلية ومع ما تخلفه الأزمة اليمنية من آثار تراكمية للقطاعات الحيوية في اليمن، وفي بداية ٢٠٢٠م انخفض عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم من خلال المساعدات (١٥,٢) مليون شخص كل شهر (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢م).

المطلب الثالث: المحددات المؤثرة على دور الأمم المتحدة في حل النزاع في اليمن

اكتسبت اليمن العضوية في الأمم المتحدة، بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٢٩) عام ١٩٤٧م، والقاضي بضم اليمن إلى عضوية هيئة الأمم، وتشهد دولة اليمن منذ عام ٢٠١١م أزمات وحروب ونزاعات داخلية أدت إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وأصبحت الدولة عاجزة عن ممارسة دورها، ورغم كل ذلك، إلا أن قرارات مجلس الأمن لم تكن قادرة على تحقيق السلم والأمن للشعب اليمني، وكانت القرارات الأممية ومجلس الأمن غائبة أو بعيدة عن الحل الحقيقي لتلك الحروب التي تتسم بالدعم الخارجي لأحد أطراف النزاع، فقد كانت الأمم المتحدة، تتابع تطورات الصراع في اليمن، ولكنها كانت

عاجزة عن أداء دور عملي سواء لمنع اندلاع الحرب أو خفض حدة التوتر أو حتى استغلال خفض التصعيد الذي يحصل من حين إلى آخر، حيث يتسم الصراع في اليمن بالتعقيد الشديد، وبنفس الوقت يتسم دور الأمم المتحدة بالخضوع لأجندة أطراف خارجية والعمل في دائرة معقدة من تضارب المصالح لدى الفاعلين الإقليميين والدوليين، وأصبح الصراع يخضع لتشابكات وروابط محلية وإقليمية ودولية، وتعددت أطراف الصراع وقضاياه والظروف المحيطة به، مما أثر على تفاعلاته وعلى العلاقات بين مختلف أطرافه المحلية والخارجية، حتى أصبح يتسم بالتعقيد الشديد (الذهين، ٢٠١٩).

لقد عجز مجلس الأمن عن تنفيذ قراراته الملزمة بسبب عدم التوافق الدولي على إنهاء الحرب في اليمن، وقد يكون ذلك عائد إلى أسباب كثيرة من أهمها (منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٩):

١. تتعدد أطراف النزاع في اليمن، فالصراع في اليمن ليس محصوراً في الحوثيين وحكومة الرئيس هادي المعترف بها دولياً وقوات التحالف، فهناك العديد من القوى السياسية اليمنية التي لها دور في اليمن، الأمر الذي يجعل من إرضاء جميع الأطراف مهمة صعبة مع ضرورة وضعهم في الاعتبار عند إصدار القرارات.
 ٢. أن الصراع اليمني هو صراع إقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، كما تتجلى أفاق أبعاده لبعد دولي بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهذا هو سبب عجز مجلس الأمن في تنفيذ قراره الصادر تحت البند السابع.
 ٣. أصدرت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان تقارير تشير إلى تورط جميع الأطراف الداخلية والخارجية بجرائم الحرب، إلا أن الأمم المتحدة لم تقم بإدانة ذلك أو اتخاذ إجراءات واضحة من أطراف النزاع.
 ٤. الاعتراف الدولي بحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي يعيق الأمم المتحدة في اتخاذ وتبني آية مبادرات قد تتحدى موقفه أو تضعفه، الأمر الذي دفع الحوثيين نحو مزيد من التعنت لأنها بذلك تجد انحيازاً واضحاً من قبل الأمم المتحدة نحو الحكومة اليمنية وقوات التحالف، لذلك، لا تأخذ القرارات الأممية على محمل الجد، وهو ما يعمل على إطالة أمد الحرب في اليمن، وعدم الوصول إلى اتفاق مشترك بين الأطراف المتصارعة.
- ومن أهم العوامل التي أسهمت في فشل دور الأمم المتحدة في اليمن ما يلي:

١. الاتهامات بالانحياز؛ فقد وجهت عدة اتهامات للمبعوثين الدوليين إلى اليمن بعدم الحياد، ودعم مصالح أطراف معينة على غرار المبعوث السابق إلى اليمن "جمال بن عمر" الذي واجه اتهامات تداولتها وسائل الإعلام حول انحيازه للحوثيين ومحاولة عرقلة وحدة اليمن، الأمر الذي يمثل أحد الأسباب التي أدت إلى تعيين إسماعيل ولد الشيخ احمد مبعوثاً جديداً بدلاً عنه، والتدخل الدولي والإقليمي بمهام المبعوث الدولي، والذي يؤدي في النهاية إلى تراجع فرص نجاح الجهود الدولية في التوصل إلى تسوية سلمية.
٢. تزايد درجة التدخل الخارجي في الأزمة اليمنية، والذي يفرض خيارات ضيقة أمام المبعوثين الدوليين الذين ارتبطت جهودهم في كثير من الأحيان بأدوار القوة الإقليمية والدولية المعنية بتلك الأزمات.

٧. الخاتمة

يتبين من خلال العرض السابق لجهود الأمم المتحدة تجاه الأزمة اليمنية، أنها فشلت في إيجاد تسوية فعلية لحل الأزمة أو الوصول إلى قواعد مشتركة بين أطراف النزاع تسهم في الحد من تطورات الصراع في اليمن، بما قد يؤدي إلى تحقيق السلم المجتمعي، وتحول دورها من البحث عن اتفاقية للسلام إلى زيادة الاهتمام بالجوانب الإنسانية، وقد واجه مجلس الأمن الدولي صعوبات تتمثل في إلزام أطراف الصراع بالحلول والمبادرات التي طرحت لحل الأزمة اليمنية، وعدم قدرته على إلزامها بالتسوية السلمية، حيث تعتمد الحكومة الشرعية اليمنية الرئيس "هادي" على القرار رقم (٢٢١٦) للمطالبة بما يجبر الحوثيين على الاستسلام، بينما يرفض الحوثيين الاعتراف بشرعية حكومة الرئيس اليمني عبد ربه هادي، مع إصرار الطرفين على رفض تقاسم السلطة والسعي لتحقيق مكاسب عسكرية على الأرض، رغم أن كلا الجانبين يؤكدان التزامهما بعملية الأمم المتحدة، وإرادتهما لإيجاد حلول سياسية، فيما تشير الدلائل إلى أن كلا منهما غير مستعد للتسوية.

لقد أدى النزاع اليمني إلى تهديد الأمن والسلم، سواء لليمن ذاته كدولة أو لمنظمة الجزيرة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، كما أن هذا النزاع لا يقتصر على ذلك، لأنه يهدد الأمن والسلم الدوليين عامة، إذ تتورط بهذا النزاع الكثير من دول المنطقة ودول العالم بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد أدى تمرد الأطراف المعارضة للحكومة الشرعية عليها وعدم الامتثال للمبادرة الخليجية وآلية تنفيذها ولمخرجات مؤتمر الحوار الوطني إلى تقويض الانتقال السلمي للسلطة، وتزايد أعمال العنف وارتفاع أعداد القتلى نتيجة لهذه التمردات، كما وأدى إلى تفشي الأمراض والأوبئة كالكليرا وغيرها، والنقص الحاد في الغذاء، إضافة إلى ازدياد وجود الإرهابين واستغلالهم للأوضاع الجارية وزيادة الأعمال الإرهابية في الجمهورية اليمنية والمنطقة عامة.

ولقد كان للنزاع في اليمن تأثيراً واضحاً على الدول المجاورة ومحاولة استهدافها من خلال الأطراف المتمردة على الشرعية، ولا أدل على ذلك أكثر من التهديدات المتوالية من قبل الحوثيين والقوات الموالية للرئيس اليمني الراحل للمملكة العربية السعودية، بل تجاوز الأمر إلى إطلاق العديد من الصواريخ باتجاه السعودية، مما عمل على تهديد للسلم والأمن فيها، وفي الدول المجاورة الأخرى للجمهورية اليمنية، باعتبار أن انهيار الأمن في دولة يؤثر في أمن دول الإقليم، لأن الدول ترتبط ببعضها، فالدولة اليمنية مرتبطة بكثير من العوامل والعلاقات مع دول المنطقة كافة، ولها حدود متداخلة مع الدول المتجاورة وخاصة مع المملكة العربية السعودية، إضافة إلى التداخل والترابط الاقتصادي والاجتماعي والقبلي وغير ذلك، بالإضافة لتدخل بعض الدول لأهداف أيديولوجية وسياسية من أجل تحقيق أهدافها، مما عمل على زيادة أعمال العنف والقتل والقيام بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، ولا أدل على ذلك أكثر من تدخل إيران ومحاولتها لبسط نفوذها واستخدام الحوثيين كأداة لتحقيق أهدافها في منطقة الخليج العربي.

٧،١ النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أسهمت تعقيدات الملف اليمني، في تعدد أطراف الصراع المحلية وتشدها في مواقفها، ويتوافق ذلك مع وجود أبعاداً إقليمية ودولية، وعدم توفر الشروط الموضوعية لإنضاج تسوية سياسية شاملة تسهم في الوصول إلى تسوية حقيقية للأزمة اليمنية نتيجة لمدى الترابط والتداخل بين العديد من القضايا والملفات الإقليمية والدولية التي تؤثر على النزاع في اليمن.
- يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية القانونية تجاه استمرار الحرب في اليمن والتي لم تكن صريحة وواضحة تجاه أطراف النزاع، ولم تحدد الطرف الذي يعرقل أية تسوية سياسية في اليمن.
- أن الأمم المتحدة لم تكن قادرة على تطبيق القرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن، وخاصة القرار (٢٢١٦) لعام ٢٠١٥م تحت الفصل السابع، والقرار (٢٢٠١) لعام ٢٠١٥م، والتي نصت على الانسحاب الفوري غير المشروط لمليشيا الحوثي من المناطق التي احتلتها أواخر عام ٢٠١٤م، وتتمثل أهم أسباب رفض الحوثيين للسلام في محاولتهم فرض الأمر الواقع، وتجاهل المرجعيات المطروحة لتحقيق السلام، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وتنامي قدراتهم العسكرية بدعم من إيران وحزب الله اللبناني؛ الأمر الذي مكنهم من الاستمرار في الحرب وتعويض بعض خسائرهم. يُضاف إلى ذلك ارتباط الحرب في اليمن في جانب منها، بالأجندة الإقليمية والدولية لإيران، وتمدد شبكة المنتفعين من تنامي اقتصاد الحرب في اليمن، وفشل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً في التعامل مع الأزمة اليمنية.
- تدخلت منظمة الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية منذ بدايتها عن طريق تجهزتها وإصدار مجلس الأمن أكثر من قرار بشأنها، إلا أن أهم هذه القرارات كان قرار رقم (٢٢١٦)، والذي أيد فيه العملية العسكرية، بالإضافة عن فرضه لحظر ومنع السفر لأشخاص مؤثرين في عملية التقويض السياسي للسلطة.
- ساهم العامل الخارجي في تعقيد الصراع اليمني، الذي بات يعكس صراع محتدم بين القوى الإقليمية وحرباً بالوكالة بين هذه القوى وجماعة "أنصار الله" الحوثيين التي تشكل ذراعاً من أذرع إيران في المنطقة، الأمر الذي دفع بدول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية مدعومة بأطراف إقليمية عربية وأطراف يمنية محلية داخلية، إلى التدخل العسكري ضد جماعة الحوثيين في محاولة لوضع حد لتمدد إيران في الإقليم من جهة،

وإجهاز محاولات الحوثيين التوسعية في باقي المحافظات اليمنية والقضاء على نفوذهم وقوتهم العسكرية المتنامية من جهة أخرى.

– هناك دعوات محلية وإقليمية ودولية متكررة للشروع بشكل جدي في إنهاء الصراع اليمني بشكل نهائي في ظل تطورات الصراع في اليمن.

٨. التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنها توصي بما يلي:

١. هنالك حاجة للوصول إلى مقاربة جديدة لحل الأزمة في اليمن تدفع بمشاركة الأطراف اليمنية التي فرضت واقعاً لا يمكن تجاهله، ولا يزال هنالك توافق محلي وإقليمي ودولي على أهمية إنهاء الصراع اليمني بشكل سلمي.
٢. على الأمم المتحدة الالتزام بالمرجعيات السياسية في اليمن وعدم تجاوزها وتفعيل هيئاتها لتنفيذ مضامين القرار الأممي رقم (٢٢١٦).
٣. تفعيل دور الأمم المتحدة في حماية المدنيين ومعاينة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، وضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن الداعية لحل الأزمة اليمنية.
٤. على مؤسسات الأمم المتحدة التعامل بالبعد الإنساني بعيداً عن التجاذب السياسي والمصالح المتداخلة وتطبيق نظام فعال للحماية الدولية للنازحين واللاجئين اليمنيين.

الشكر والتقدير

نتوجه بخالص الشكر إلى المراجعين ورئيس التحرير على تعليقاتهم القيمة على المسودة الأولية لهذه الورقة البحثية. كما نعرب عن تقديرنا للجامعة الأردنية، الأردن على تسهيل عملية جمع البيانات. جميع الأخطاء أو أوجه القصور المتبقية هي مسؤوليتنا بالكامل.

الإقرارات الأخلاقية

تم إجراء هذه الدراسة وفقاً لمبادئ إعلان هلسنكي (١٩٦٤)، وحصلت على موافقة لجنة البحث والأخلاقيات في الجامعة الأردنية، الأردن. وقد تم الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التالية أثناء تنفيذ البحث:

- مبدأ الموافقة الطوعية (تم الحصول على الموافقة المستنيرة من الجهات المعنية في الجامعة الأردنية).
- مبدأ تقليل المخاطر على المشاركين.
- مبدأ السرية.
- مبدأ إبلاغ المشاركين بمحتوى وأهداف البحث.
- مبدأ التوثيق الإلزامي لمراحل ونتائج البحث.
- مبدأ موثوقية الأدوات المنهجية المستخدمة في البحث.
- مبدأ صلاحية معالجة البيانات البحثية.

بيان توافر البيانات

تتوفر مجموعات البيانات التي تم جمعها وتحليلها خلال هذه الدراسة عند الطلب من الباحثين.

التمويل

لم يتم تلقي أي تمويل لإجراء هذا البحث.

تضارب المصالح

يؤكد الباحثان عدم وجود أي تضارب في المصالح.

مساهمة الباحثين

- قام كل من شهد الرقاد وفيصل الرفوع بوضع تصور الدراسة وتصميمها، بالإضافة إلى جمع البيانات وتحليلها.
- تم كتابة المسودة الأولى للمقال بواسطة شهد الرقاد وفيصل الرفوع.
- قام الباحثان بمراجعة النصوص وتحريها، واعتمدا النسخة النهائية للنشر.

الموافقة على النشر

يوافق الباحثان على تقديم هذه الورقة البحثية للنشر، وهما بانتظار قرار هيئة التحرير بعد عملية التحكيم، ووافقان على نشرها في حال قبولها. كما يؤكدان أن هذا العمل لم يُنشر سابقاً ولم يُقدّم إلى أي مجلة أخرى للنظر في نشره.

المراجع

- الأمم المتحدة. (٢٠١٨). *الصراع في اليمن يجبر ٢,٤ مليون شخص على النزوح من منازلهم مع ازدياد الوضع سوءاً*. <https://www.unhcr.org/ar/news/briefing>
- الأمم المتحدة. (٢٠٢١). *مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن*. <https://osesgy.unmissions.org>
- الأمم المتحدة. (٢٠٢٢). *مستجدات الأزمة - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*. <https://www.unhcr.org>
- الخرندار، سامي. (٢٠١١). *المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية، إطار نظري*. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، ١ (٣٢)، ٤٤-٢٦.
- الدقاق، محمد وعبد الحميد، محمد. (٢٠٠٢). *التنظيم الدولي*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- الرأي اليوم. (٢٠١٧). *اليمن منذ رحيل علي عبد الله صالح عن السلطة*. <http://raialyoum.com/index.php>
- الذهبن، علي. (٢٠١٩). *المنظمات الدولية، المساهمة الإنسانية الغائبة في اليمن*. <https://www.alalamtv.net>
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (٢٠١٩). *القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المعاصرة*. <https://www.icrc.org/ar>
- اليونيسف. (٢٠١٥). *اليونيسف تساعد الأطفال على العودة إلى التعلم لمنع تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة*. <https://news.un.org/ar/story>
- اليونيسف. (٢٠١٨). *اليونيسف تنقل جوا إمدادات منقذة للحياة في اليمن لمكافحة وباء الكوليرا*. <https://www.unicef.org/arabic>
- بيان المدير التنفيذي لليونيسف. (٢٠١٨). *أنتوني ليل حول الوضع في اليمن*. https://www.unicef.org/arabic/inedia/24327_82048.html
- بيان رئيس مجلس الأمن. (١٥ شباط ٢٠١٣). <https://www.un.org/securitycouncil>

- بيان رئيس مجلس الأمن. (٢٩ آب ٢٠١٤). <https://www.un.org/securitycouncil>.
- بطرس، غالي. (١٩٩٨). *أجندة السلام (تقرير الأمين العام)*. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- ربيع، محمد ومقلد، إسماعيل. (١٩٩٤). *موسوعة العلوم السياسية*. الكويت: جامعة الكويت.
- رواجبة، ماجد. (٢٠١٦). *أسباب تحول الثورات العربية بعد العام ٢٠١١ إلى العنف السياسي "مصر واليمن نموذجاً"* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، غزة.
- عبد العزيز، غادة. (٢٠٢١). أدوار المبعوثين الدوليين في مناطق الصراعات: دراسة حالي ليبيا واليمن. *مجلة السياسة الدولية*، ٥٧ (٢٢٤)، ٤٨-٦٥.
- عبد الهادي، محمد. (٢٠١٩). *أدوات النفوذ الإيراني والتواجد التركي وانعكاسهما على الاستقرار السياسي في اليمن*. الدوحة: المركز العربي للبحوث والدراسات.
- غريب، سلطان. (٢٠٢٠). *الأزمة اليمنية (٢٠١١-٢٠٢٠): دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- جار الله، عاتق. (٢٠١٨). *النفوذ الإيراني في اليمن: الفرصة الموهبة*. إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
- دشيلة، عادل. (٢٠١٩). أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن. *مجلة رؤية تركية*، ١ (٢)، ١٢٩-١٤٢.
- عبد الحميد، البقري. (٢٠٢٢). *دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية (٢٠١١-٢٠٢٠)*. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- القاسم، محمد. (٢٠٢١). *الأزمة اليمنية: أسبابها وأبعادها ٢٠١٥-٢٠٢٠*. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) لسنة ٢٠١١. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٥١) لسنة ٢٠١٢. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢١٤٠) لسنة ٢٠١٤. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٠١) لسنة ٢٠١٥. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٠٤) لسنة ٢٠١٥. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) لسنة ٢٠١٥. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٦٦) لسنة ٢٠١٦. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٥١) لسنة ٢٠١٨. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٥٢) لسنة ٢٠١٩. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٨١) لسنة ٢٠١٩. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٠٥) لسنة ٢٠٢٠. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٥١١) لسنة ٢٠٢٠. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٣٤) لسنة ٢٠٢٠. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٦٤) لسنة ٢٠٢١. <https://www.un.org/securitycouncil>.
- قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٨٦) لسنة ٢٠٢١. <https://www.un.org/securitycouncil>.

قرار مجلس الأمن رقم (٢٦٢٤) لسنة ٢٠٢٢. <https://www.un.org/securitycouncil>.
المخزومي، محمود. (٢٠١٥). الإعلان عن بداية عاصفة الحزم. *جريدة الرياض السعودية*، العدد ١٧٥٢٣.
المجدوب، محمد. (٢٠٠٢). *التنظيم الدولي* (ط. ٧). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). ٢٠١٨. <https://one.un.org/content/unct>.
ميثاق الأمم المتحدة. (د.ت). <https://www.un.org/ar/about-us>.